

الشاهد الع

في الشرع الإسلامي

● دراسة تاريخية

مع تشرو و تحقيق

اسجـال

عدالة من عصر

سلاطين المماليك

بقلم : د. محمد محمد أمين

أولاً : الدراسة التاريخية :

من أهم الأسس التي يقوم عليها
الفصل في الخصومات في القضاء
الإسلامي الحكم بالينة المزكاة ، لقول
الرسول صلى الله عليه وسلم « الينة على
من ادعى ، واليمين على من
أنكر »^(١) .

وتعتبر « الشهادة » من أهم وسائل
إظهار الينة في الشرع الإسلامي ، فقد
قال الله تعالى في كتابه العزيز :
« واستشهدوا شهيدين من رجالكم .
فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان



دل

حسان وتحمين^(٧) ، لقوله تعالى :
«إلا من شهد بالحق وهم
يعلمون»^(٨) ، ولقوله تعالى :
«وما شهدنا إلا بما علمنا»^(٩) ، ولقول
الرسول عليه الصلاة والسلام : «إذا
رأيت مثل هذا (الشمس) فاشهد
والأفدع»^(١٠) .

ولذا قالوا إن الشهادة مشتقة من
المشاهدة بمعنى المعاينة ، فلا يصح
لشاهد الشهادة لشيء حتى يحصل له
به علم ، إذ لا تصح الشهادة إلا بما علم
وقطع بمعرفته ، لا بما شك فيه ،
ولا بما يغلب عليه الظن^(١١) .

ووضع الفقهاء شروطاً لتحمل
الشهادة وأدائها تتلخص في العقل ،
والضبط ، والعدالة ، وذلك لتحمل
الشهادة ، والحرية ، والبلوغ ،
والإسلام ، وذلك لأداء الشهادة مع
اختلاف بين الفقهاء في تفاصيل هذه
الشروط وتطبيقها^(١٢) .

ونأتي معرفة القاضي لصفات
الشاهد من معرفة القاضي لأحوال
الناس في بلده ، ومن طعن المتهم في
شهود خصمه ، ولذا كان القضاء
يقبلون شهادة الشهود إذا لم يلعن فيهم

ممن ترصون من الشهداء»^(١٣) ، وقال
تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم
وأقيموا الشهادة لله)^(١٤) ، وقال تعالى :
«يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم إذا
حضر أحدكم الموت حين الوصية
اثنا ذوا عدل منكم أو آخران من
غيركم»^(١٥) .

ومما يدل على أهمية الشهادة في
الفصل والحكم في الشرع الإسلامي
ما جاء بالقرآن الكريم في قصة يوسف
عليه السلام « وشهد شاهد من
أهلها »^(١٦) ، ومن هنا كان إسهاب
الفقهاء في الحديث عن الشهادة .
وفرادهم لها فصولاً كاملة بعنوان
«كتاب الشهادات» أو «القضاء
والشهادات»^(١٧) .

والشهادة هي إخبار بحق الغير على
آخر، سواء أكان حق الله أو حق البشر
والأخبار هذا عن علم ويقين ، لا عن

الخصم ، ويبدو أن هذه هي المرحلة الأولى التي مر بها نظام الشهادة ، فقد كان القاضي يُجيز شهادة المسلمين بعضهم على بعض عملاً بما جاء في عهد عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري «والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد أو مُجرباً عليه شهادة زور أو ظنيّاً في ولاء أو نسب» (١٣).

وفي هذه المرحلة كان القضاة يقبلون شهادة الشهود إذا لم يطلعن فيهم الخصم ويعرحهم ، فكان الخصم هو الذي يبرح شهادة الشاهد (١٤) ، وإذا أراد الخصم أن يسأل عن الشهود فله ذلك ، وإذا ثبت للقاضي صحة ما جرح به الشاهد توقف عن قبول شهادته (١٥).

ولا يفترض أن يكون الخصم على علم بعدالة من يشهد عليه ، وربما عجز عن إثبات فقدان الشاهد لشروط الشهادة ، وهذا كان القضاة يطلبون من الشاهد أن يحضر من يركبه ، وهو ما عرف باسم «التركية العلنية» ، والمقصود بها التحقق من أمانة الشاهد وصدقه ، وبناء على هذه التركية يقبل

القاضي الشاهد أو يرفضه (١٦).

ولم يقتصر القضاة على هذه التركية العلنية ، فلجأوا أيضاً إلى ما عرف باسم «التركية السرية» ، وكان شريح (١٧) أول من أدخل نظام التركية السرية ، فهو أول من سأل عن الشهود في السر ، «فقبل له : يا أبا أمية أُحْدِثْتُ فقال : ان الناس أُحْدِثُوا فأحْدِثْتُ» (١٨) ، ويقصد بذلك انتشار شهادة الزور بين الناس .

وكان عبدالله بن شبرمة (١٩) يسي الذين يسألون له في السر عن الشهود «المهاده» (٢٠) ، فأناه رجل سئل عنه فأسقط فكلّمه في ذلك ، فأنشأ عبدالله بن شبرمة يقول :

سألنا فلم يألوا وعم سؤلنا
فكسّم من كرم طحطحته المهاده (٢١)

وفي مصر لاحظ غوث بن سليمان ، في ولاياته الثانية للقضاء (٢٢) كثرة شهادة الزور ، فبدأ غوث في السؤال عن الشهود في السر ، فن عدل عنده قبله ، وبعد انتهاء القضية التي قبل فيها الشاهد بعود واحداً من الناس ، فلم يكن يوصف أحد

بالشهادة، ولا يشار إليه بها^(٢٣).

واتبع القاضي مفضل بن فضالة^(٢٤) في بادئ الأمر نفس الأسلوب الذي اتبعه غوث بن سليمان من أجل التحقق من أمانة الشهود وصدقهم، ولكن تم على يديه تطور نظام التحقق من صدق الشاهد، وأفاد هذا التطور فيما بعد ليس فقط في تحقق القاضي من صدق شاهد معين في قضية محددة، ولكن أيضاً في تولية أو تعيين شاهد ذي صفة رسمية يحظى في المستقبل بثقة أصحاب المصلحة أو المستعنين.

وبدأ التطور في التحقق من صدق الشهود عندما عهد القاضي مفضل بن فضاله — في ولايته الثانية للقضاء — إلى كاتبه فليح بن سليمان الرعيبي المعروف بابن القيبري، عهد إليه بالوظيفة التي عرفت فيما بعد باسم «صاحب مسائل»، فقد كان المفضل أول من جعل في مصر «صاحب مسائل»، ويتولى القائم بهذه الوظيفة بحث بعض الأمور التي تتطلبها القضايا (تحرّيات)، ومن بينها السؤال عن الشهود، وهو ما عرف باسم «التعديل»^(٢٥).

وبعد عدة سنوات أصبحت وظيفة «صاحب المسائل» وظيفة متميزة، فقد اتخذ القاضي إبراهيم بن الجراح^(٢٦) من معاوية الأسواني صاحباً للمسائل إلى جانب كاتبه أمين بن خالد^(٢٧). وفي تطور آخر كان للقاضي اثنان أو أكثر من أصحاب المسائل، فكان لدى القاضي عيسى بن المنكدر^(٢٨) اثنان من أصحاب المسائل^(٢٩).

ويبدو أن وظيفة «صاحب المسائل» كانت تدر على صاحبها دخلاً غير مشروعة فهو لا يقدم للقاضي سوى المرشحين الذين يستميلونه بدفع مكافأة، ولعل هذا ما يفسر ما ذكره الكتندي من أن معاوية الأسواني دفع ألف دينار إلى اسحاق بن إبراهيم الجراح، ليؤديه أبوه صاحباً للمسائل^(٣٠)، ذلك أن صفة الشاهد العَدْل أصبحت هي الأخرى مصدراً للحصول على الدخل، والمرشعون للشهادة لا ييخلون بدورهم على «صاحب المسائل» في دفع الخلوان أو المكافأة، حتى أن محمد بن بدر^(٣١) دفع إلى القاضي عبد الله بن أحمد بن

زَيْرُ (٣٢) أَلْفَ دِينَارٍ لَتَعِينَهُ شَاهِدًا . (٣٣)

ولهذا كان من الطبيعي أن يتم تحقيق التركيبة مبدئيًا تحت مراقبة القاضي الذي كان هو الوحيد الذي يعلن قبول المرشح شاهدًا أو رفضه ، أما صاحب المسائل ، فكان عليه فقط أن يزود القاضي بأسس القرار أو عناصره ، وغالبًا ما كان القاضي يبحث بنفسه ويتأكد من عدالة الشهود (٣٤) ، فكان لعيسى بن المنكدر «صاحب المسائل» يسأل له عن الشهود ، ثم كان عيسى يتنكر بالليل ويغطي رأسه ، ويمشي في الطرقات يسأل عن الشهود ، «وقد رآه غير واحد من الثقات وتحدثوا بذلك عنه» . (٣٥)

ولم تقتصر وظيفة «صاحب المسائل» بالنسبة للشهود على تركيبتهم لدى القاضي ، ولكن امتدت إلى متابعة سلوك الشهود المعينين ، وأخلاقهم بطريقة مستمرة ، ففي ولاية طيبة بن عيسى الحضرمي الثانية للقضاء (٣٦) ، أمر صاحب مسأله أن يسأل عن شهوده في كل ستة أشهر ، وقد «أوقف غير واحد حين بلغته

جرحته» . (٣٧)

ويبدو أن رغبة القاضي في أن يكون محاطًا بشهود ثقة ، مخلصين لشخصه ولمصالحه ، هي التي جعلت تولية القاضي جديد فرصة للتغيير في الشهود ، فقد عزل القاضي العمري (٣٨) عددا من الشهود من دائرة اختصاصه ، وأحلّ محلهم ثلاثين آخرين من أتباعه القريين . (٣٩) كذلك كانت أول أحكام القاضي عبدالعزيز ابن محمد بن النعمان (٤٠) أنه أوقف جميع الشهود الذين قبلهم عمه الحسين بن علي (٤١) ما عدا شرف بن محمد المقرئ فإنه استكتبه في التوقيع والقصص (٤٢) . وفي بعض الحالات كان العزل بالجملة ، ففي بداية القرن الخامس الهجري عزل القاضي ابن أبي العوام (٤٣) أربعمائة من الشهود في يوم واحد (٤٤) .

وإذا كانت «العدالة» صفة مُجمَعٌ عليها لقبول شهادة الشاهد ، فإننا ندرسها هنا ، ليس باعتبارها من صفات الشاهد ، بل باعتبارها «وظيفة قضائية» تولّاها طائفة من الشهود خُصّوا بالعدالة دون سواهم ، وعرفوا

في المصادر باسم «الشهود المعدلين» ،
أو «المعدول» ، أو «المعدل» ،
أو «المعدل» .

ويشير ابن خلدون إلى هذه
الوظيفة بقوله : «العدالة» : وهي
وظيفة دينية تابعة للقضاء ، ومن مواد
تصريفه ، وحقيقة هذه الوظيفة القيام
عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس
فيما لهم وعليهم ، تحملاً عند الإشهاد ،
وأداء عند التنازع ، وكتباً في
ال سجلات لحفظ به حقوق الناس
وأملأهم ودبوتهم وسائل
معاملاتهم^(٤٤) .

وكان أول من طبق نظام تعيين
الشهود المعدول في مصر هو القاضي
مفضل ابن فضالة ، في سنة ١٧٤ هـ
٧٩٠ م «رسم أقروا بالشهادة» فكانوا
عشرة رجال^(٤٥) .

ومن هنا عرف الاجراء الذي يعين
به القاضي الشاهد المعدل باسم «الرسم
بالشهادة» ، وبالطبع فإن تعيين
الشهود المعدول لا يحرم أصحاب
المصالح من استدعاء أشخاص آخرين
للشهادة ، ولكن ستظل شهادة هؤلاء

الأشخاص خاضعة للتجريح وفقاً
لنظام القانون العام .

ورغم أن المفضل بن فضالة
تعرض للنقد والتجريح بسبب تعيينه
للشهود^(٤٦) ، فإن القاضي محمد بن
مسروق^(٤٨) حذا حذوه ، فعندما قدم
إلى مصر «اتخذ قوماً من أهلها للشهادة
رسمهم بها»^(٤٩) .

وفي بادئ الأمر كان عدد الشهود
محدوداً ، فهو لم يتجاوز العشرة ،
ولكن بعد سنوات قليلة نجد أنه كان
للقاضي عبدالرحمن بن عبدالله
العصري^(٥٠) حوالي مائة من
الشهود^(٥١) ، وكان المصري أول من
جعل أسماء الشهود في كتاب^(٥٢) .

ووصل عدد الشهود في القاهرة في
أوائل القرن الخامس الهجري/ الحادي
عشر الميلادي نحو ١٥٠٠ شاهد^(٥٣) .

وجرت العادة بأن القاضي يختار
عدوله من الوسط الذي يمتنى إليه ،
وهو الوسط الديني من الفقهاء ،
ورجال الحديث ، وخطباء المساجد ،
وأهل الفتيا والقراء ، وإن كان
لبعضهم أعمال أخرى مثل
التجارة^(٥٤) .

ونظرًا لأهمية الشهود في النظام
القضائي ، اهتم الخلفاء والولاة
والقضاة ببحث أحوالهم والتثبت من
عدالتهم ، وزخرت كتب المصطلح
بالتأكيد على متابعة أحوالهم والتثبت
من عدالتهم ، وزخرت كتب المصطلح
بالتأكيد على متابعة أحوال الشهود ،
وذلك في العمود (٥٥) ، وسجلات
القضاة (٥٦) ، وتقاليد القضاة (٥٧) .
والثقاليد الحكيمة (٥٨) ،
والتواقيع (٥٩) ، والوصايا (٦٠) .

ومن أمثلة ذلك ماورد في سجل
ولاية قاضي بئر الإسكندرية من
إنشاء القاضي الفاضل (٦١) :

«وأنت تعلم أن الشهود بهم يعطي
الحكام ويمنعون ، وبأقوالهم يفصلون
ويقطعون ، وبشهادتهم تثبت
الظلمات وتبطل ، وعليها يعتمد في
انتزاع الحقوق ممن يدافع ويمثل ،
فواجب أن يكونوا من اتقياء الوری ،
ومن لايتبع الهوى ، فاستشف
أحوالهم ، واستوضح أمورهم ،
وأفعالهم ، فمن كان بهذه الصفة
الأخيرة فأجره على عادته في استماع
مقالته ، ومن كان بخلافه فقف الأمر

على عدالته ، واحسم مادة الضرر في
قبول شهادته ، وقد جعل لك ذلك
من غير استئذان عليه ، ولا اعتراض
لك فيه ، ولاتقرب أحدا من رتبة
العدالة ، وارفعها بإزالة الأطماع فيها
عن الإهانة والأذالة ، وأغضض من
أبصار التطلعين إليها ، والمتوثبين
عليها ، بالنظر على الجهات ،
والتماسها بالعنايات التي هي من أقوى
الشبهات ، وإن ورد إليك توقيع وتركبة
من الباب فاصدره في مطالعتك
ليحيط العلم به ، ويخرج إليك من
الأمر ما تفعل على حسبه» (٦٢) .

ومن أمثلة حرص القضاة على أن
يتابع نواب الحكم أمر الشهود ماجاء
في تقليد حكيم : «وينظر في أمر
الشهود فمن كان منهم نرها ، وإلى الحق
متوجها فليراعه ، ومن كان منهم غير
ذلك طالعنا بحاله» (٦٣) .

وبما زاد في أهمية الشهود العلول
أنه لم يقتصر عملهم على الشهادة في
القضايا والخصومات ، بل امتد
عملهم إلى الشهادة على أحكام
القاضي نفسه ، فكان القاضي يصدر
أحكامه في حضرة الشهود ، ويشهدون

عليه بذلك ، وكان أول قاضٍ أشهد على أحكامه هو سليم بن عتر^(٦٤) ، فقد اختصم إليه في ميراث قضى بين الورثة ، ثم تآكروا فعادوا إليه ففضى بينهم ، وكتب كتاباً بقضائه وأشهد فيه شيوخ الجند^(٦٥).

وكان محمد بن مسروق^(٦٦) أول قضاة مصر الذين اتخذوا لمجالسهم الشهود^(٦٧) . ويبدو أنه منذ حوالي هذا العهد أصبح من اختصاص الشهود العدول حضور مجلس الحكم ، حتى أن أحد القضاة وهو محمد بن عبده بن حرب^(٦٨) أمر بسجن شاهد لم يحضر إحدى جلساته في المسجد الجامع^(٦٩) ، كما اختص القاضي عبدالله بن أبو ثوبان^(٧٠) بشهود يشهدون عليه في أحكامه^(٧١).

وفي هذا المجال أصبح من المتعارف عليه والمتواتر في وثائق العصور الوسطى أن نجد بالاسجال^(٧٢) الحكمي الصيغة التالية : « هذا ما أشهد على نفسه الكريمة (فلان) خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية أيّد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه من حضر مجلس حكمه وقضائه ... إلخ » ، وفي نهاية

الاسجال نجد عبارة « أشهني (فلان) أيّد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه على نفسه الكريمة بجميع مانسب إليه في اسجاله المسطر أعلاه فشهدت عليه في تاريخه وكتبه (توقيع الشاهد) » ثم عبارات متتالية بعدد الشهود تنص على : « وبذلك أشهني أيّد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه فشهدت عليه به في تاريخه وكتبه » ، ثم توقيع الشاهد ... وهكذا^(٧٣).

وامتدت اختصاصات الشهود العدول إلى مجالات قضائية متعددة منها تولى شئون أموال الأيتام والغائبين التي تكون تحت نظر القاضي^(٧٤) ، ففي أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي قرر القاضي الحسين بن علي ابن النعمان بن حيون^(٧٥) أفراد موضع في زقاق القناديل للودائع الحكمية ، وأقام فيه خمسة من الشهود يضبطون ما يحضر وما يصرف ، فكان أول من أفرد للمودع الحكمي^(٧٥) مكاناً معيناً ، وعهد به إلى الشهود العدول^(٧٦).

وفي تطور آخر لاختصاصات الشهود نجد أن بعضهم ناب في القضاء بين الناس عن القاضي في إحدى

الجلسات ، فقد عهد القاضي عبدالله بن زبير إلى أحد شهوده وهو محمد بن بدر^(٧٧) بالحكم بين الناس ، عندما أخبره بعض الحجاب بكثرة الخصوم على الباب ، فقال القاضي لمحمد بن بدر « قم يا أبا بكر فاحمل عني وانظر بين الناس »^(٧٨) . كما تاب بعض الشهود في الحكم عن القاضي^(٧٩) ، وكذلك قسم أحد القضاة اختصاصاته بين اثنين من الشهود^(٨٠) .

ويمكن أن نخلص من هذا إلى أن واجبات الشهود العدول تعددت وأصبحت تتضمن عدة واجبات أساسية من أهمها :

١ — الشهادة في مجلس القضاء ، فلم يحدد حق الشهادة في مجلس القضاء في الدعاوى التي تنظر فيه ، وعلى المدعي أن يحضر بهذا المجلس عدولا قد عرفهم القاضي^(٨١) ، لأن القاضي إنما يحكم بالبنية الزكاة^(٨٢) .

٢ — الشهادة على أحكام القاضي ، فكان القاضي لا يمكن أن يسجل حكماً إلا بحضور شاهدين عدلين على أقل تقدير ليشهدوا على اسجاله هذا ويكتبوا خطوطهم بالشهادة بذلك ،

ولذلك كان على الشهود مرافقة القاضي دائماً والمواظبة على حضور مجلسه^(٨٣) .

٣ — الشهادة على الشهادة لكي تقبل عند القاضي .

٤ — الكتابة والشهادة على الصكوك ، وكتب البيع والشراء ، والوقف ... إلخ^(٨٤) ، فلا يتعقد العقد إلا بشهادة الشهود^(٨٥) ، فتوقع القاضي على الحكم أو الكتابة على الوثيقة بخطه لا يكسب الحكم قيمة مؤكدة إلا إذا شهد عليه اثنان على الأقل من الشهود العدول ، وذلك عملاً بما جاء بآية الدين^(٨٦) .

وقد بالغ أصحاب المصالح في الاكثار من الشهود على كتب الوقف بالذات لضمان حمايتها ، حتى أن الأمير بدر الدين الشمسي الصالح النجمي أشهد على كتاب وقفه للدار اليسرية اثنين وتسعين عدلاً^(٨٧) .

٥ — الشهادة على كتب العهد السياسية .

٦ — منهم من يختص بتقييم الأشياء من البضائع والعقارات ، وهم

الذين عرفوا في الوثائق والمصادر باسم «شهود القيمة»^(٨٨)، وقد ورد بوثائق العصور الوسطى عن شهادة شهداء القيمة النص الآتي: «يشهد من يضع خطه آخره فيه ومن يوضع عنه ياذنه آخره فيه من شهداء القيمة أرباب الخبرة بقيمة الأراضي وأجرها، والعقارات وقيمتها والأبنية وعبوبها»^(٨٩).

٧ — ومن شهود القضاء أيضاً «شهود السيل» ، وكانوا يسمون أيضاً «شهود المحمل» ، وكانوا يكلّفون بمصاحبة المحمل مع أمير الركب ، وقاضي الركب ، وكانت تكتب لهم في عصر المماليك مربعات شريفة من ديوان الوزارة.^(٩٠)

وهكذا نرى أن تطور وظيفة «الشاهد العدل» أدت إلى أن يصبح الشاهد شخصية هامة لعبت دوراً أساسياً في النظام القضائي ، حتى أن كثيراً من القضاة بدأوا حياتهم كشهود عدول ، أو عادوا إلى الشهادة بعد اعتزالهم القضاء.^(٩١)

وكثيراً ما كان للشهود أثر في تولية القضاة ، وذلك بتشجيع بعض الطامعين على السعي لهذا المنصب ، أو

بالشهادة بكفائتهم أمام الأمير.^(٩٢) وكذلك قام الشهود بدور سياسي ، وبخاصة في المؤامرات والنكسات بين أمراء المماليك^(٩٣) ، ونظراً لأهمية الشهود وعملهم أصبحوا من «أعيان الناس» أو «أعيان البلاد» وقال عنهم الشاعر :

هم السلاطين إلا أن حكمهم
على السجلات والأمالك والدور^(٩٤)

وكان من الطبيعي أن يكون للشهود رئيس يتولى الدفاع عن مصالحهم ، وكانت له سلطة عليا ، ونوع من سلطة الإدارة والتفتيش ، وهو ما عرف باسم «رئيس الشهود» أو مقدم الشهود ، أو وجه الشهود^(٩٥) ، أو كبير الشهود ومقدمهم.^(٩٦)

وكان الشهود يمارسون اختصاصهم في دائرة اختصاص قضائية محددة ، ويرتبطون بقاضي هذه الدائرة ويتبعونه.^(٩٧)

ونظراً لارتباط الشهود بمصالح الناس فقد اختصوا بأماكن محددة يجلسون بها مثل نواب الحكم ، وعرفت هذه الأماكن باسم :

الحكم ، فكانوا يجلسون حول القاضي بمئة ويسرة «على مراتبهم في تقدم تعديلهم .. حتى يجلس الشاب المتقدم التعديل أعلى من الشيخ المتأخر التعديل» . وكذلك كان ترتيب الشهود في المواقب التي يسير فيها القاضي حسب أقدميتهم في التعديل أيضاً (١٠٤).

ونظرًا لهذه الأهمية الكبيرة لوظيفة «الشاهد العدل» لم يكف القضاء بتدوين أسماء الشهود المعدلين في سجلات ، بل أصبح الأمر يقتضي أن يصدر القاضي اسجالات بنبوت العدالة ، يأذن فيه لمن تثبت عدالته بتحمل الشهادة وأدائها .

وفي القرن ٨ هـ / ١٤ م يذكر لنا النويري أن القاعدة التي استقرت بين الناس في اسجلات العدالة في عصره ، أن القاضي كان ينص في اسجال العدالة على أنه :

«وحكم بعدالته ، وقبول قوله في شهادته ، وأجاز له ذلك وأمضاه ، وأختاره وارثضاه ، وألزم ما اقتضاه مقتضاه ، وأذن سيدنا قاضي القضاء فلان لفلان المحكوم بعدالته في تحمل

المساطب ، أو الحوانيت ، أو الدكاكين ، أو المراكز» (٩٨) ، وهذه الأماكن معروفة لدى الناس لإجراء المعاملات الشرعية ، وأشهر هذه الأماكن بالقاهرة في عصر سلاطين المماليك عند رأس باب زويلة (٩٩) ، ونحت الربع ، وعند جسر الرحبة ، وباب القنطرة (١٠٠) ، وجامع الصالح (١٠١) ومجلس الشافعية بالجوهرة ظاهر باب الفتوح (١٠٢) ... إلخ فيبدو أن هذه الأماكن كانت تنتشر انتشاراً جاهلياً لخدمة أفراد الشعب من المتقاضين أو المتصرفين لقضاء حوائجهم من تحرير وكتابة وشهادة على عرائض الدعوى والعقود النافذة للملكية وغيرها من أنواع التصرفات القانونية الشرعية .

وكان أصحاب الحاجات يتكفلون بأجور العدول من الكتاب والشهود ، مقابل كتابة الوثائق ومراجعتها والشهادة عليها ، وغير ذلك من الشؤون القضائية ، وكان الأجر في الغالب حوالي ربع عشر قيمة العقد أي ٢,٥ ٪ ، وقد عاب السبكي على الشهود ذلك (١٠٣).

أما جلوس الشهود في مجالس

الشهادات وأدائها ، لتحفظ الحقوق على أربابها وأوليائها وسمع شهادته قبلها ، وأجازها ، وأمره أن يرقم على حلل الطروس طرازها ويسط قلمه بسطاً كلياً ، ونصبه بين الناس عدلاً مبرراً مرضياً ، وأجراه مجرى أمثاله من العدول المبررين وسلك به مسلك الشهداء المميزين . (١٠٥)

ويذكر القلقشندي أنه في أوائل القرن ٩ هـ / ١٥ م . جرت العادة أن أبناء العلماء والرؤساء ، وبناء على « قصة » يتقدم من يشاء منهم بها (١٠٦) ، تثبت عدالتهم على الأحكام ، ويسجل لهم بذلك ، ويحكم الحاكم بعدالة من تثبت عدالته لديه ، ويشهد على نفسه بذلك ، ويكتب له بذلك « أسجال عدالته » في درج عريض ، أما في قطع فرخة (١٠٧) الشامي الكاملة ، وأما في نحو ذلك من الورق البلدي (١٠٨) وتكون كتابته بقلم الوقاع (١٠٩) ، وأسطره متوالية ، بين كل سطرين تقدير عرض أصبع أو نحو ذلك (١١٠) .

وأورد لنا القلقشندي نص اسجال عدالة أنشأه وكتب به لابنه محمد

(١١١) عند ثبوت عدالته على الشيخ أحمد بن عبد الرحيم العراقي (١١٢) وذلك في ٢٨ رجب ٨١٣ هـ / ١٤١٠ م . (١١٣)

ونص فيه على أن القاضي « حكم بعدالته ، حكماً تاماً وجزم ، وقضى فيه قضاء أبرمه ، وأذن له — أيد الله تعالى أحكامه — في تحمل الشهادة وأدائها ، وسط قلمه في سائر أندية وأرجائها ، وأجراه — أجرى الله تعالى الخيرات على يديه — مجرى أمثاله من العدول ، وتظمه في سلك الشهداء أهل القبول ، ونصبه بين الناس شاهداً عدلاً ، إذ كان صالحاً لذلك وأهلاً » . (١١٤)

ولما كان أسجال العدالة الذي أوردته القلقشندي في كتابه أنشأه لابنه ، فقد أفاض فيه على ابنه من الصفات والتعبيرات الكثير ، ومن هذه الوجهة تأتي أهمية نشر أسجال العدالة موضوع الدراسة فهو يعطينا صورة صادقة تماماً لاسجالات العدالة التي ترجع إلى النصف الثاني من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي .

واسجال العدالة الذي تقدمه للنشر اليوم ، هو اسجال العدالة الوحيد — فيا أعلم — الذي حفظه لنا التاريخ في دور الأرشيف بالقاهرة حتى اليوم ، وقد عثرت عليه في صيف ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٨ م بدفترخانة وزارة الأوقاف بالقاهرة أثناء إعدادي لفهرست وثائق القاهرة. (١١٥)

والوثيقة موضوع الدراسة فريدة من نوعها إذ أنها تختلف في موضوعها عن غيرها من الوثائق الموجودة بدفترخانة وزارة الأوقاف ، ولذا فاني أرجح أنها وصلت إلى هذه الدفترخانة ضمن وثائق أخرى كانت محفوظة بأحدى خزائن الكتب في مسجد أو في مدرسة أو في خانقاة ، وتداولتها الأيدي إلى أن وصلت إلى هذه الدفترخانة .

ونظرًا لعدم أهمية موضوعها — بالنسبة لوزارة الأوقاف — فقد كانت مهملّة دون ترقيم أو فهرسة حتى عثرت عليها ، فقامت لأول مرة بترقيمها وفهرستها ، واجتذبتني موضوعها لدراستها وتقديعها للباحثين والدارسين .

والجدير بالذكر أن هذه الوثيقة

تمثل مرحلة من مراحل إعداد الوثائق في العصور الوسطى ، فقد جرت العادة أن يقوم القاضي الموثق بكتابة صيغة معينة من الحمدلة بعد البسملة ، وأن يترك كاتب الوثيقة مقدار سطر في وسط الوثيقة يتفق وسياق الكلام ليكتب فيه القاضي بخطه التاريخ باليوم والشهر ، كما يترك مقدار سطر في نهاية الاسجال ليكتب فيه القاضي أيضًا وبخطه عبارة الحبسلة. (١١٦)

والوثيقة التي بين أيدينا فاقدة أولها ، فلم تظهر بها علامة القاضي الموثق ، كما ينقصها التاريخ باليوم والشهر ، وينقصها أيضًا الدعاء الختامي وهو الحبسلة ، والتي كان من المفروض — حسب العادة — أن يكتبها القاضي الموثق بخطه ، والتي كان من المفروض — حسب العادة — أن يكتبها القاضي الموثق بخطه ، والوثيقة بهذه الحالة إما أن تكون مسودة لوثيقة أخرى نهائية كتب عليها القاضي بخطه ، وإما هناك سبب مجهول لدينا — أدى إلى عدم استكمال إجراءات توثيق اسجال العدالة هذا .

فهرسة اسجال العدالة :

١ — الفهرسة الشكلية :

(ج) تحويل الموضوع إلى القاضي محمد
بن عبدالرحيم الطرابلسي الحنفي
للنظر فيه .
(د) الحكم بثبوت عدالة المتقدم .

منهج النشر :

راعى في نشر هذا الاسجال
المحافظة على أصل النص محافظة تامة ،
كما هو بحروفه ، وألفاظه وأخطائه دون
تصحيح أو تعديل ، ليدل على أسلوب
ولغة ومصطلحات وثائق العصر . ولم
أضف إلى النص سوى وضع نقط
لبعض الحروف ، أو الهزات حتى
يسهل على القارئ متابعة النص .

وجعلت كل سطر في الوثيقة سطراً
مستقلاً ، وأعطيت له رقماً حسب
ترتيبه في متن الوثيقة .

ثالثاً : نص اسجال العدالة :

١ — (١١٧)

٢ — وأكتافه واستقام على الحق
ظاهرة وصلحت (١١٨)

رقم الوثيقة : ٧٩١ جديد

مكان الوثيقة : محفوظات (دفتر خاتنة)
وزارة الأوقاف بالقاهرة .

مادة الكتابة : ورق

شكل الوثيقة : ملف

عدد الدروج : ٧

أبعاد الوثيقة : ٢٣٦ × ٢٧,٥ سم

حالة الوثيقة : فاقد جزء من أولها ،
وهامشها الأيسر ممزق وبها آثار
رطوبة واضحة .

٢ — الفهرسة الموضوعية :

موضوع الوثيقة : اسجال بثبوت
عدالة .

التاريخ : ٨٦٠ هـ (١٤٥٦ م) .

ملخص الوثيقة :

(أ) قصة مرفوعة إلى أبو السعد سعد
العبيسي الديري الحنفي الناظر في
الأحكام الشرعية .

(ب) مرفوعة من : محمد بن أحمد بن
علي الحسام الحنفي .

المرسلين القائم
 ١٢ — بأعباء أمور الدين مالك
 أزمة القنبا قاضي المسلمين خالصة أمير
 المؤمنين أبو السعد
 ١٣ — سعد العبيسي الديري
 الحنفى^(١٢١) الناظر في الأحكام
 الشرعية بالديار المصرية
 ١٤ — وسائر الممالك الشريفة
 الإسلامية أدام الله أيامه الزاهرة
 وأفاض عليه.
 ١٥ — سوايخ نعمه الوافرة وجمع
 له بين خيرى الدنيا والآخرة وأحسن
 إليه وأجر [ي]
 ١٦ — الخيرات على يديه
 مضمونها بعد البسطة الشريفة
 والصلاة على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم
 ١٧ — المملوك^(١٢٢) محمد بن
 أحمد بن على الحسام الحنفى^(١٢٣) يقبل
 الأرض^(١٢٤) بين يدي سيدنا ومولانا
 قاضي القضاة
 ١٨ — شيخ الإسلام الحنفى أمتع
 الله بوجوده الأنام نهى أن المملوك من
 حملة كتاب الله العزيز
 ١٩ — وطلبة العلم الشريف
 وسؤاله من الصدقات القيمة اذن كرم

٣ — سالك العقاف والديانة
 تلبسا بملابس الأمانة والصيانة
 ٤ — مملك المتقين واقتبس
 أنوار المتفقهين في الدين ولاحت
 عليه
 ٥ — العدالة وظهرت وذاعت
 محامده واشتهرت وقامت البيئة
 بأهد ...
 ٦ — بتقليدها وأنه كفه
 لتناول تقليدها ووضح ذلك من
 أمره ...
 ٧ — وشوهدت شرائط العدالة
 فيه وما الخير كالعيان رفع قصة^(١٢٥)
 لـ [سيدنا]^(١٢٦)
 ٨ — ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى
 الشيخ الامام العالم العامل العلامة الخير
 البحد [ر]
 ٩ — الفهامة الحافظ الرحلة
 المحقق الحجة المجتهد الأمة سعد الدين
 شيخ الإسلام.
 ١٠ — أوحده المجتهدين الأعلام
 ملك العلماء كثر التحاء والأدباء امام
 الفصحاء والبلغاء .
 ١١ — لسان المتكلمين حجة
 المناظرين رحلة الطالبين محي سنة سيد

وأشهد على نفسه الكريمة من حضر

٢٨ — مجلس حكمه وقضائه وهو

نافذ القضاء والحكم ماضيها وذلك في

اليوم المبارك

٢٩ — (١٣٠)

٣٠ — سنة ستين ولثمانمائة أنه ثبت

عنده (١٣١) وصح لديه أيد الله تعالى

أحكامه وأحسن إليه علي .

٣١ — الأوضاع الشرعية

والقوانين المرعية (١٣٢) بالبينة المرعية

التي قامت لديه أحسن الله

٣٢ — تعالى إليه وقبلها القبول

الشرعي الساتع في مثله عدالة الفقير إلى

الله تعالى

٣٣ — المراضي العدل الرضى

شمس الدين زين المخلصين تاج

المشتغلين صدر المدرسين قدوة

٣٤ — الطالبين أي عبد الله محمد

ابن الفقير إلى الله تعالى المراضي شهاب

الدين أحمد بن المجلس المرحوم علاء

الدين

٣٥ — على المشهور نسيه الكرم

بابن الحسام الحنفي حفظه الله تعالى

ثبوتاً صحيحاً شرعياً

٣٦ — تاماً معتبراً مرضياً

لأحد النواب بسماح بيته المملوك.

٢٠ — وثبوت عدالته والاذن

بتحمل الشهادة وأدائها على الوجه

الشرعي أسوة أمثاله.

صدقه عليه واحساناً إليه واغتنام

أجره ودعائه أنهى (١٢٥) ذلك ان شاء

الله تعالى الحمد لله وحده .

٢٢ — وصلواته على سيدنا محمد

وآله وصحبه وسلامه وحسبنا الله ونعم

الوكيل (١٢٦) فشمها الخط (١٢٧)

الكرم

٢٣ — ما مثاله القاضي معين

الدين أعزه الله تعالى ينظر في ذلك على

الوجه الشرعي (١٢٨) فتلقى سيدنا

٢٤ — العبد الفقير إلى الله تعالى

الشيخ معين الدين شرف العلماء أوجد

الفضلاء مفتي المسلمين أبو الخير محمد

٢٥ — ابن سيدنا العبد الفقير إلى

الله تعالى الشيخ الامام تاج الدين

شرف العلماء أوجد

٢٦ — الفضلاء مفتي المسلمين

أبو اليسر عبد الرحيم الطرابلسي

الحنفي (١٢٩) خليفة الحكم العزيز

بالديار المصرية

٢٧ — أيد الله تعالى أحكامه

وأحسن إليه ذلك بالسمع والطاعة

وحكم (١٣٣) أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه بموجب ذلك (١٣٤) .

٣٧ — حكما شرعيا أجازاه وأمضاه وقضى به والترم بمقتضاه وأذن لي في ٣٨ — تحمل الشهادة وآداها وبسط قلعه في أنديتها وأرجائها وأجراه مجرى العدول

٣٩ — الميرزين والشهداء المتميزين لما اشتهر من عفته وصيانه ووثوقا لما ظ [سهر]

٤٠ — من ديباته وسكونا إلى ما أبدته سيرته التي هجت بشكرها الألسنة وما

٤١ — حازه من حسن الصفة وركونا لما اجتمع فيه من علم ومعرفة وفيه أوصاف

٤٢ — آخر يقصر عنها لسان الوصف ولو عددناها وعطفنا بها عطف النسق لتفدت

٤٣ — واو العطف لكن تختصر أوصافه ونصفه (١٣٥) بجملا فتقول أنه حنني حسامي

٤٤ — علما وعملا فيشتقي ماقلده من هذا المنصب الشريف وتولاه بجزيل شكر مولاه

٤٥ — على ما أولاه وليعلم أنه منصب لا يؤهل له إلا كل ذي جد كريم ومرتبة سنية

٤٦ — لا يلقاه الا ذو حظ عظيم وليؤد حق هذه النعمة في الابتداء والانتفاء

٤٧ — ويستعمل الحق في التحمل والآداء والوصايا كثيرة وملاكها التقوى والنسك

٤٨ — بها هو الحصن الأوفى واللب الأقوى فيجعل عليها اعتاده واليها

٤٩ — استناده والله تعالى موزعه شكر هذه الرتبة العلية والمنزلة السنية ٥٠ — ويوفقه وإياتا لصالح العمل ويعصمنا وإياه من الزيغ والزلل والشهد

٥١ — سيدنا الحاكم النقيب المشار إليه فيه أيد الله تعالى أحكامه على نفسه الكريمة بما نسب إليه

٥٢ — في هذا السجال في التاريخ المقدم ذكره أعلاه المكتوب بخطه الكريم أعلاه شرفه

٥٣ — [الله تعا] لي وأعلاه وسلم .

ما دام واسمها من الملائكة
 قالوا العدة في الدنيا خلفها بل لا يملكها العدة
 سئل الخليل والعيسى واورشليمين الذين ولايتهم
 العدة الاوتيرير واولئك محاسبون واشتهر وبنو العدة
 ما فيها اية كقولنا اول صلبيها وروح ذلك ما مر
 سوسه سراط العدة الاوتيرير ما العدة العباد ربع قصص
 وتبين العدة الاوتيرير قال اربع الامم العالم العالم العالم
 العدة الاوتيرير اربع الحق الحق الحق الاوتيرير

[illegible]

المصادر والمراجع

- ١ — القرآن الكريم
- ابن اياس (أبو البركات محمد بن أحمد
الحنيني ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م) :
٢ — بدائع الزهور في وقائع
الدهور
- ٣ — ٥ نشر محمد مصطفى —
القاهرة : ٦٠ — ١٩٦٣
- ابن حجر (شهاب الدين العسقلاني ت
٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م) :
٣ — فتح الباري بشرح صحيح
البخاري
- ١٣ جزء — مصر ١٣١٩ هـ
- ٤ — رفع الاصر عن قضاة مصر
تحقيق د. حامد عبدالمجيد ، محمد
ابوسنة
- جزءان — القاهرة ١٩٥٧ — ١٩٦١
- ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد
ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م) :
٥ — المقدمة
- المكتبة التجارية — القاهرة
ب.ت.
- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين
- أحمد بن محمد ت ٦٨١ هـ /
١٢٨٢ م) :
٦ — وفيات الأعيان وأنباء أبناء
الزمان
- تحقيق إحسان عباس — ٧ أجزاء
— بيروت.
- ابن سعد (محمد بن سعد كاتب
الرافدي ت ٢٣٠ هـ / ٨٤٤ م) :
٧ — الطبقات الكبرى — بيروت
١٩٦٨
- ابن الصيرفي (علي بن داود
الجوهري ت ٩٠٠ هـ / ١٤٩٤ م) :
٨ — نزهة النفوس والابدان في
تواريخ الزمان
- ٣ أجزاء — القاهرة
١٩٧٠ — ١٩٧٣
- ابن عبدالحكم (عبدالرحمن بن
عبدالله ت ٢٥٧ هـ / ٨٧١ م) :
٩ — فتوح مصر واختبارها —
لیدن ١٩٢٠ م
- ابن منظور (جمال الدين محمد مكرم
الانصاري ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م)

١٠ - لسان العرب

٣٠ جزء - بولاق ١٣٠٠ -

١٣٠٨ هـ

القباعي (إبراهيم بن عمر بن حسن ،
برهسان الدين ت ٨٨٥ هـ /

١٤٨٠ م) :

١١ - عنوان الزمان في تراجم

الشيخ والأقران

(مخطوط بدار الكتب

المصرية رقم ١٠٠١ تاريخ

٤ مجلدات)

حسن الباشا (الدكتور) :

١٢ - الفنون الاسلامية

والوظائف

٣ اجزاء - القاهرة

١٩٦٥ - ١٩٦٦

١٣ - الألقاب الاسلامية

القاهرة ١٩٥٧

الحصاف (أبو بكر أحمد بن عمر

الشياني ت ٢٦١ هـ / ٨٧٥ م) :

١٤ - كتاب أدب القاضي

قسم النشر بالجامعة الأمريكية

بالقاهرة ١٩٧٨ .

السبكي (عبد الوهاب السبكي ، تاج

الدين ت ٧٧١ هـ / ١٣٧٠ م) :

١٥ - معبد النعم وميبد النعم

تحقيق محمد علي التجار ،

أبو زيد شلبي ، محمد أبو العيون -

القاهرة ١٩٤٨ م .

السخاوي (شمس الدين محمد بن

عبد الرحيم ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م)

١٦ - الفقه السامع في أعيان

القرن التاسع

١٢ جزء - مصر

١٣٥٣ - ١٣٥٥ .

١٧ - الذيل على رفع الاصر

تحقيق جودة هلال ، محمد

محمد صبح - القاهرة ب. ت

السرغسي (أبو بكر محمد بن أبي

سهل ت حوالي ٥٠٠ هـ / ١١٠٦ م) .

١٨ - المبوط

٣٠ جزء - مصر ١٣٣١ هـ

سعيد عبدالفتاح عاشور (الدكتور) :

١٩ - اجتماع المصري في عصر

سلاطين المماليك القاهرة ١٩٦٢

سيدة اسماعيل الكاشف (الدكتور) :

٢٠ - مصر في عصر الاخشيديين

ط. ثانية القاهرة ١٩٧٠ .

السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر
ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) :

٢١ — حسن المحاضرة في تاريخ
مصر والقاهرة
جزءان — القاهرة ١٩٦٨ .

الشافعي (الامام أبو عبدالله محمد بن
ادريس ت ٢٠٤ / ٨٢٠ م)
٢٢ — الأم

٧ أجزاء — بولاق ١٣٢١ هـ .
الطرابلسي (علي بن خليل ت ٨٤٤ هـ /
١٤٤٠ م) :

٢٣ — كتاب معين الحكام فيما
يتردد بين الخصمين من الأحكام
القاهرة ١٣٠٦ هـ .

عطية مصطفى مشرفة
٢٤ — القضاء في الإسلام
ط . ثانية القاهرة ١٩٦٦

العمرى (شهاب الدين أحمد بن يحيى
ابن فضل الله ت ٧٤٩ هـ /
١٣٤٩ م) :

٢٥ — التعريف بالمصطلح
الشريف
القاهرة ١٣١٢ هـ

القلقشندي : (أبو العباس أحمد بن

علي ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) :
٢٦ — صبح الأعشى في صناعة
الانشا

١٤ جزء القاهرة ١٩١٩ —
١٩٢٢ م

الكاساني (علاء الدين أبوبكر بن
معمود الحنفي ت ٥٨٧ هـ /
١١٩١ م)

٢٧ — بدائع الصانع في ترتيب
الشرائع
٧ أجزاء مصر ١٣٢٨ هـ /
١٩١٠ م

الكندي (أبو عمر محمد بن يوسف
ت . ٣٥٠ هـ / ١٩٦١ م)

٢٨ — كتاب الولاء وكتاب
القضاء
نشر وفن جست بيروت ١٩٠٨

مالك (الامام مالك بن أنس
الاصبحي ت ١٧٩ هـ / ٧٩٦ م) :
٢٩ — المدونة الكبرى (رواية

الامام سحنون)
٤ أجزاء مصر ١٣٢٢ —
١٣٢٥ هـ

الماوردي (علي بن محمد حبيب

المصري) (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٧ م)
٣٠- الأحكام السلطانية والولايات
الدينية

ط . ثانية — القاهرة ١٩٦٦

الزني (أبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى
ت ٢٦٤ هـ / ٨٧٧ م)

٣١- مختصر الزني (على هامش
كتاب الأم للشافعي)
بولاق ١٣٢١ هـ

المقريري (تقي الدين أحمد بن علي
ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤٢ م)

٣٢- المواعظ والاعتبار بذكر
الخطط والآثار
ط . بولاق ١٢٧٠ هـ .

٣٣- كتاب السلوك لمروة دول
الملوك

٤ أجزاء (١٢ قسم)

تحقيق د. محمد مصطفى
زيادة ، ود. سعيد عاشور — القاهرة
١٩٣٦-١٩٧٣ .

محمد محمد أمين (الدكتور) :

٣٤- الأوقاف والحياة الاجتماعية

في مصر

القاهرة ١٩٨٠ .

٣٥- فهرست وثائق القاهرة .

المعهد العلمي الفرنسي للآثار
الشرقية بالقاهرة
القاهرة ١٩٨١ .

محمد محمد عونوس :

٣٦- كتاب تاريخ القضاء في
الإسلام

القاهرة ١٩٣٤

النوري (أحمد بن عبد الوهاب
ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)

٣٧- نهاية الأرب في فنون
الأدب

من ج ١- ٢٢ طبع القاهرة
١٩٢٣-١٩٧٦

وكيع : محمد بن خلف بن حيان (ت
٣٠٦ هـ / ٩١٨ م) :

٣٨- أخبار القضاء — تحقيق
عبد العزيز مصطفى المراغي

٣ أجزاء القاهرة ١٩٤٧ —
١٩٥٠

المراجع الأوربية :

39. Cahen, C. : "A Propos des Shuhud", *Studia Islamica*, XXXI (1970), 71-79.
 40. Lapidus, I. : *Muslim Cities in the Later Middle Ages*. Cambridge, 1967.
 41. Tyan, E. : *Histoire de l'Organisation Judiciaire en Pays d'Islam* - Paris, 1938.

الهوامش

- (١) السرخسي : المبسوط ج ١٦ ص ١١٢ .
 (٢) سورة رقم ٢ البقرة آية ٢٨٢ .
 (٣) سورة رقم ٦٥ الطلاق آية ٢ .
 (٤) سورة رقم ٥ المائدة آية ١٠٦ .
 (٥) سورة رقم ١٢ يوسف آية ٢٦ .
 (٦) المحصاف : كتاب أدب القاضي ، نشر فرحات زيادة — ص ٦٩٤ .
 (٧) السرخسي : مصدر سابق ج ١٦ ص ١١٢ ، ابن منظور : لسان العرب مادة شهد .
 (٨) سورة رقم ٤٣ الزعرور آية ٨٦ .
 (٩) سورة رقم ١٢ يوسف آية ٨١ .
 (١٠) السرخسي : مصدر سابق ج ١٦ ص ١١٢ .
 (١١) الطرابلسي : معين الحكام ص ٧٨ .
 (١٢) انظر : السرخسي : مصدر سابق ج ١٦ ص ١١٣ ، الطرابلسي : مصدر سابق ص ٨١ ، ابن حجر : فتح الباري ج ٦ ص ١٨٠ ، الكاساني : بدائع الصانع ج ٧ ص ١٠ ، ١١ ، القاضي : الأم ج ٦ باب الشهادة ، ومدونه الامام لثالك برواية الامام سحنون ج ٤ ص ١٠٤ ، ١٠٥ .
 (١٣) الاوردى : الأحكام السلطانية ص ٧١ ، ٧٢ ، الكاساني : مصدر سابق ج ٧ ، ص ٩ .
 المحصاف : مصدر سابق ص ٥١ .
 (١٤) وكيع : أخبار القضاة ج ٢ ص ٨ ، ١٣ .
 (١٥) وكيع : أخبار القضاة ج ٢ ص ٢٨٤ .
 (١٦) Tyan, E., : *Histoire de l'Organisation Judiciaire en Pays d'Islam*, p. 355.

- (١٧) شريح بن الحارث الكندي ، أبو أمية ، من كبار التابعين ، استقضى مصر على الكوفة ، ثم حل من بعده ، وظل قاضيا ٧٥ سنة حتى استعفى المحتاج فأعاده توفى عن مائة عام . سنة ٨٧ هـ / ٧٠٧ م — ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٦ ص ١٣١ وما بعدها ، ابن خلكان : وفيات الأعيان (تحقيق إحسان عباس) ج ٢ ص ٤٦٠ — ٤٦٣ ترجمة رقم ٢٩٠ .
- (١٨) ابن سعد : مصدر سابق ج ٦ ص ١٣٣ .
- (١٩) ولي قضاء الكوفة في ولاية يوسف بن عمر عليا (١٢٠ — ١٢٦ هـ / ٧٣٨ — ٧٤٣ م) وتوفي سنة ١٤٤ هـ / ٧٦١ م — نفس المصدر ج ٦ ص ٣٥١ .
- (٢٠) المدائني : همدان الشيء من علو إلى سفلى حדרه ، أي أسقطه لسان العرب مادة هدد .
- (٢١) ابن سعد : مصدر سابق ج ٦ ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .
- (٢٢) ولي عوث بن سليمان الحضرمي القضاء بمصر ثلاث مرات . الأولى من ١٣٥ — ١٤٠ هـ / ٧٥٢ م ، والثانية من ١٤٠ — ١٤٤ هـ / ٧٥٧ — ٧٦١ م ، والثالثة من ١٦٧ — ١٦٨ هـ / ٧٨٣ — ٧٨٤ م ، ابن الحكم : توجع مصر ، ص ٢٤١ ، الكندي : الولاة والقضاء صفحات ٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٣٧٣ .
- (٢٣) الكندي : مصدر سابق ص ٣٦١ .
- (٢٤) ولي القضاة من فضالة قضاء مصر مرتين الأولى من ١٦٨ — ١٦٩ هـ / ٧٨٤ — ٧٨٥ م والثانية من ١٧٤ — ١٧٧ هـ / ٧٩٠ — ٧٩٣ م ، ابن الحكم : مصدر سابق ص ٢٤٤ ، الكندي : مصدر سابق ص ٣٧٧ ، ص ٣٨٥ .
- (٢٥) الكندي : مصدر سابق ص ٣٨٥ .
- (٢٦) ولي لقضاء مصر من قبل السري من الحكم سنة ٢٠٥ هـ / ٨٢٠ م ، وحتى سنة ٢١١ هـ / ٨٢٦ م ، ابن الحكم : مصدر سابق ص ٢٤٦ . الكندي : مصر سابق ص ٤٢٧ ، ٤٣٠ .
- (٢٧) الكندي : مصدر سابق ص ٤٢٨ .
- (٢٨) ولي قضاء مصر من قبل عبدالله بن طاهر سنة ٢١٢ هـ / ٨٢٧ م ، وحتى ٢١٤ هـ / ٨٢٩ م ، نفس المصدر ص ٤٣٣ ، ٤٤١ .
- (٢٩) هرا سديد بن تليد ، وهمدان بن الحكم — نفس المصدر ص ٤٣٩ .
- (٣٠) لعل هذا أول بلدك لتولي هذه الوظيفة — نفس المصدر ص ٤٢٨ .
- (٣١) عن محمد بن عمر الصيرفي . انظر ملحق كتاب الولاة والقضاء — نشر عن جيت ، بيروت ١٩٠٨ — ص ٥٥٧ — ٥٦٢ .
- (٣٢) ولي قضاء مصر من قبل المنصور سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م ونحو سنة أشهر ، الكندي : مصدر سابق ص ٤٨٣ ، ٣٨٤ .
- (٣٣) ملحق كتاب الولاة والقضاء ص ٥٥٩ .
- (٣٤) Tyan: Op. Cit., pp. 356-357.
- (٣٥) الكندي : مصدر سابق ص ٤٣٧ .
- (٣٦) ولي القضاء بمصر سنة ١٩٦ هـ / ٨١١ م وحتى سنة ١٩٨ هـ / ٨١٣ م ، ثم ولها ثانية سنة ١٩٩ هـ /

- ٨١٤ م وحتى وفاته سنة ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م — ابن الحكم : مصدر سابق ص ٢٤٦ ، الكندي : مصدر سابق صفحات ٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٦ .
- (٣٧) الكندي : نفس المصدر ص ٤٢٢ .
- (٣٨) هو عبد الرحمن بن عبيدة العمري ، ولي قضاء مصر من قبل هارون الرشيد سنة ١٨٥ هـ / ٨٠١ م وحتى سنة ١٩٤ هـ / ٨٠٩ م . ابن عبد الحكم : مصدر سابق ص ٢٤٥ ، الكندي : مصدر سابق ص ٣٩٤ ، ٤١١ .
- (٣٩) الكندي : نفس المصدر ص ٤٠٢ .
- (٤٠) ولي قضاء مصر سنة ٣٩٤ هـ / ١٠٠٣ م ، وقُتل سنة ٣٩٨ هـ / ١٠٠٧ م — نفس المصدر ص ٤٩٥ ، ٤٩٦ .
- (٤١) حسين بن علي التيمان ، ولي قضاء مصر سنة ٣٩٠ هـ / ٩٩٩ م ، وعزل سنة ٣٩٤ هـ / ١٠٠٣ م — نفس المصدر ص ٤٩٥ .
- (٤٢) ابن حجر : رفع الأصر في ٢ ص ٣٥٩ . ملحق كتاب الولاية والقضاء ص ٥٩٩ .
- (٤٣) هو أحمد بن محمد بن أبي العوام ، ولي قضاء مصر سنة ٤٠٥ هـ / ١٠١٤ م من قبل الحنفية الفاطمية الحاكم بأمر الله ، وقُتل على قضاء مصر حتى سنة ٤١٨ هـ / ١٠٢٧ م — ملحق كتاب الولاية والقضاء ص ٦١٠ .
- (٤٤) نفس المصدر ص ٦١٢ .
- (٤٥) ابن خلدون : المقدمة ص ٢٢٤ ، وانظر أيضًا للآوردي : الأحكام السلطانية ص ٦٦ .
- (٤٦) الكندي : مصدر سابق ص ٣٨٥ .
- (٤٧) رأي الناس أن المفضل يتبعه عشرة شهود قد أتى أمرا عطيا ، على أساس أن كل المسلمين عدول إلا من ثبت شيء ضد عدله ، ولذلك قال اسحاق ابن عمار للمفضل :
- سأدعوا الي حتى الصباح
سنت لنا الخور في حركنا
ولم يسمع الناس بما مضى
بأن العدول عددا قليلا
- وصيرت قوما لغيرنا عدولا
بأن العدول عددا قليلا
- (الكندي : مصدر سابق ص ٣٨٦) .
- (٤٨) ولي قضاء مصر في الفترة من ١٧٧ — ١٨٤ هـ / ٧٩٣ — ٨٠٠ م ، ابن الحكم : مصدر سابق ص ٢٤٥ ، الكندي : مصدر سابق ص ٣٨٨ .
- (٤٩) الكندي : نفس المصدر ص ٣٨٩ .
- (٥٠) انظر ماسبق عن عبد الرحمن بن عبيدة العمري .
- (٥١) الكندي : مصدر سابق ص ٣٩٦ .
- (٥٢) نفسه ص ٣٩٤ ، السيوطي : حسن المغاضرة ج ٢ ص ١٤٣ ، سيده اسماعيل كاشف : مصر في عصر الأخشيديين ص ٢٣٣ .
- (٥٣) ملحق كتاب الولاية والقضاء ص ٦١٢ .

- (٥٤) عقبة مصطفى مشرفة : القضاء في الإسلام ص ١٧٦ .
- (٥٥) القلقشندي : صبح الأعشى ج ١٠ ص ٢٧٠ ، ٢٨٢ — ٢٨٣ ، ٢٨٩ .
- (٥٦) نفسه ج ١٠ ، ص ٣٥٥ — ٣٥٦ ، ٣٨٤ ، ٤٣٢ .
- (٥٧) نفسه ج ١١ ص ١٨٦ ، وانظر تقييد يرجع إلى العصر الأيوبي — السيوطي : مصدر سابق ج ٢ ص ١٥٤ — ١٥٩ .
- (٥٨) القلقشندي : مصدر سابق ج ١٤ ، ص ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ .
- (٥٩) نفسه ج ١١ ، ص ١٩٢ — ١٩٣ ، ج ١٢ ص ٤٧ ، ٥٢ .
- (٦٠) نفسه ج ١١ ص ١٩٧ ، العمري : التعريف ص ١١٦ ، ١١٧ .
- (٦١) القلقشندي : مصدر سابق ج ١٠ ص ٣٥٢ — ٣٥٧ ، وانظر أيضاً :
- Lapidus, I., Muslim Cities in the Later Middle Ages, p. 137.
- (٦٢) نفسه ج ١٠ ص ٣٥٥ — ٣٥٦ .
- (٦٣) نفس المصدر ج ١٤ ص ٣٤٢ .
- (٦٤) ولي قضاء مصر سنة ٤٠ هـ / ٦٦٠ م من قبل معاوية إلى أن عزل سنة ٦٠ هـ / ٦٧٩ م — الكندي : مصدر سابق ص ٣٠٣ ، ٣١١ .
- (٦٥) نفسه ص ٣١٠ ، ابن حجر : مصدر سابق ق ٢ ص ٢٥٤ .
- (٦٦) انظر ماسبق عن محمد بن مسروق
- (٦٧) القلقشندي : مصدر سابق ج ١ ص ٤١٩ .
- (٦٨) ولي قضاء مصر من قبل عمارويه بن أحمد بن طولون سنة ٢٧٧ هـ / ٨٩٠ م وإلى أن صرف عنه سنة ٢٨٣ هـ / ٨٩٦ م ، ثم ولي القضاء ثانية لحوالي شهرين من سنة ٢٩٢ هـ / ٩٠٤ م — الكندي : مصدر سابق ص ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، وملحق نفس الكتاب ص ٥١٤ — ٥١٨ .
- (٦٩) ملحق كتاب الولاء والقضاء ص ٥١٦ .
- (٧٠) قدم من بلاد المغرب صحبة الفزاريين لله فوله النظر في المقام ، وأمر عبدالله بن أبي ثوبان الشهود أن يكتبوا عنه في سجلاته ، فأنشئ مصر والإسكندرية ، ابن حجر : مصدر سابق ق ٢ ص ٢٩٦ ، ملحق كتاب الولاء والقضاء ص ٥٨٧ .
- (٧١) نفس المراجع والصفحات .
- (٧٢) عن الأسئلة الدالة على ذلك انظر د. محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة صفحات ٣٤٧ — ٣٥٢ ، ٣٩٩ — ٤٠٥ ، ٤١٨ — ٤٢١ ، ٤٣٦ — ٤٣٨ ، ٤٥٧ — ٤٦٠ ، ٤٩٧ — ٥٠٢ .
- (*) وردت هذه الكلمة «أشجال» في سياق البحث أكثر من مرة ، ومعناها (سجلات) وقد تركناها كما هي .
- (٧٣) ملحق كتاب الولاء والقضاء ص ٥٩٥ .
- (٧٤) ولي قضاء مصر سنة ٣٨٩ هـ / ٩٩٨ م وحتى ٣٩٤ هـ / ١٠٠٣ م — نفسه ص ٥٩٦ ، ٥٩٨ .
- (٧٥) الردع المجمع مردهات : صندوق الأموال ، والأصل لفظ أموال البناني والقصر ، وأموال الغائبين أيضاً — البلوك ج ١ ص ٨٦٤ حاشية (٣) .

- (٧٦) ملحق كتاب الولاء والقضاء ص ٥٩٥ ، ٥٩٧ .
- (٧٧) انظر ماسبق عن محمد بن بدر .
- (٧٨) ملحق كتاب الولاء والقضاء ص ٥٤٠ .
- (٧٩) نفسه ص ٥٧١ .
- (٨٠) نفسه ص ٥٧٢ .
- (٨١) عطية مصطفى مشرف : القضاء في الإسلام ص ١٧٦ .
- (٨٢) محمود بن محمد حرنوس : كتاب تاريخ القضاء في الإسلام ص ١٣٢ .
- (٨٣) ملحق كتاب الولاء والقضاء ص ٥٩٠ ، ابن حجر : رفع الاصرق ٢ ص ٤٠٩ ، مختصر التزي : على هامش كتاب الأم للشافعي ج ٥ ص ٢٤٤ .
- (٨٤) واللائحة الدالة على ذلك انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة وسمحات ٢٤٣ - ٢٤٦ ، ٢٦٢ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٣٥ ، ٤٥٦ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٩٤ - ٤٩٦ .
- (٨٥) القرظي : السلوك ج ٣ ص ٤٠ ، ٤١ ، ابن أبياس : بدائع الزهور ج ٥ ، ص ٣٥٧ ، مختصر التزي ج ٢ ص ٢٤٦ .
- (٨٦) سورة ٢ البقرة آية ٢٨٢ ، التويري : نهاية الأرب ج ٩ ص ١٤٧ .
- (٨٧) القرظي : المواظع والاعتبار ج ٢ ص ٢٦٩ ، محمد محمد أمين الأوقاف والحياة الاجتماعية ص ٨٥ .
- (٨٨) ابن الصبلي : نزعة النورس ج ٣ ص ٢٥٨ ، ٤٣٢ ، القفطندي : صحيح الأعمش ج ١١ ص ١٩٧ .
- (٨٩) مثال ذلك انظر : محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ص ٤٧٧ ، ٤٩٥ .
- (٩٠) القفطندي : مصدر سابق ج ١١ ص ٤١٣ ، حسن الباشا : الفرائد الاسلامية والوظائف ج ٢ ص ٦٢١ .
- (٩١) منهم على سبيل المثال محمد بن يحيى الاسواني ، أبو الذكر ، الذي عاد إلى الشهادة بعد عزله من القضاء سنة ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م - ملحق الولاء والقضاء ص ٥٣٣ .
- (٩٢) ملحق الولاء والقضاء صفحات : ٥٤٦١ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٦ ، ٥٨٣ .
- (٩٣) القرظي : السلوك ج ٢ ص ٢٧٣ .
- (٩٤) السبكي : معبد النعم ص ٦٣ ، Lapidus: Op. Cit., p. 264 .
- (٩٥) الكتني : مصدر سابق ج ٣٩٦ ، ملحق الولاء والقضاء ص ٥٦٨ ، ٥٧٥ ، ٥٨٩ .
- (٩٦) ملحق الولاء والقضاء ص ٥٨٨ ، ابن حجر : رفع الاصرق ٢ ص ٢٩٧ .
- (٩٧) سعيد عاشور : المنتع الصري ص ١٥٨ .
- (٩٨) القرظي : السلوك ج ٣ ص ٤٠١ ، السخاوي : الضوء للامع ج ٧ ص ٢ ، السبكي : مصدر سابق ص ٦٣ ، حرنوس : مرجع سابق ص ١٣٤ .
- (٩٩) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٥٧ .
- (١٠٠) السخاوي : التبر للسوك ص ٥٦ .

- (١٠١) ابن أبياس : مصدر سابق جـ ٣ ص ٤٤٣ .
- (١٠٢) البقاعي : حواري الزمان جـ ٤ (مخطوط) ترجمة محمد بن محمد بن محمد بن أبي الحسن روق السكندري الشافعي المتوفي سنة ٨٤٤ هـ / ١٤٤٠ م .
- (١٠٣) السبكي : مصدر سابق ص ٦٤ ، القرطبي : السلوك جـ ٣ ص ١٧ ، ٤٠١ .
- (١٠٤) ابن حجر : رفع الأصرف جـ ٢ ص ٤٠٩ ، القلقشندي : مصدر سابق جـ ٣ ص ٨٨٣ ملحق كتاب الولاة والقضاة ص ٥٩٠ .
- (١٠٥) التويري : نهاية الأرب جـ ٩ ص ١٤٦ ، ١٤٧ .
- (١٠٦) انظر سطر رقم ٧ من الوثيقة رقم ٧٩١ أوقاف فبايلي ، القلقشندي : مصدر سابق جـ ١٤ ص ٣٤٧ .
- (١٠٧) المقصود الورقة الكاملة وهي الطومار — القلقشندي : مصدر سابق جـ ٦ ص ١٨٩ .
- (١٠٨) عن أنواع الورق المستخدم ومقاساته . انظر نفس المصدر جـ ٦ ص ١٩٠ ، وما بعدها .
- (١٠٩) عن فلم الرقاع انظر نفس المصدر جـ ٣ ص ١١٥ — ١٢٧ .
- (١١٠) نفس المصدر جـ ١٤ ص ٣٤٦ .
- (١١١) هو محمد بن أحمد بن عبدالله ، النجم أبو الفضل بن الشهاب بن الجوال أبي اليمن القلقشندي ، المتوفي سنة ٨٧٦ هـ / ١٤٧١ م — السخاوي : الضوء اللامع جـ ٦ ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ ترجمة ١٠٥٧ .
- (١١٢) توفي سنة ٨٢٦ هـ / ١٤٢٣ م — السخاوي : مصدر سابق جـ ١ ص ٣٣٦ ، زما بعدها .
- (١١٣) القلقشندي : مصدر سابق جـ ١٤ ص ٣٤٦ — ٣٤٩ ، وذكر السخاوي أن العراقي لم يكن في حال نيابة في القضاء من ٧٩٥ — ٨١٥ هـ . ثبت عدالة غير شافعي يتعبدل عشرة أنفس احتياطاً وتحرياً — الضوء اللامع جـ ١ ص ٣٣٩ .
- (١١٤) القلقشندي : مصدر سابق جـ ١٤ ص ٣٤٩ .
- (١١٥) انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة (المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة — ١٩٨١) .
- (١١٦) القلقشندي : مصدر سابق جـ ١٤ ص ٣٤٩ ، ٣٤٢ .
- (١١٧) أول الوثيقة مفقودة ، ولعله لا يتجاوز بضعة أسطر ، فما زالت الوثيقة في بدايتها .
- (١١٨) ... موضع كلمات ناقصة تترق الغامض الأيسر للوثيقة .
- (١١٩) النقص : هي الطلب أو الالتباس .
- (١٢٠) [استكمال لبعض الحروف كتلف وسباق الكلام ، وذلك نظراً لتروق الغامض الأيسر في بداية الوثيقة .
- (١٢١) هو محمد سعد بن محمد بن عبدالله بن سعد ، القاضي سعد الدين ، المقدسي الحنفي ، تزيل القاهرة . ويعرف بابن الديري نسبة لكان مجرداً جبل تابلوس أو الدبر الذي يحاذي الرادوايين من بيت المقدس ، ولي قضاء الحلبية عاصر سنة ٨٤٢ هـ / ١٤٣٨ م — وظل على القضاء حتى قبيل وفاته بسنة أشهر ، في سنة ٨٦٧ هـ / ١٤٦٣ م — القرطبي : السلوك جـ ٤ ص ١٠٦٩ ، السخاوي : الضوء اللامع جـ ٣ ص ٢٤٩ وما بعدها ترجمة ٩٣٩ ، الذليل على رفع الأصرف ص ١٢٧ ، وما بعدها .
- (١٢٢) تجاوز لفظ «الملك» و«المالك» معناه الحرفي المعروف تاريخياً ، وهو هنا للدلالة على النواضع والطاعة ، وبخاصة في حالة الالتباس ، ومحاطة القاضي القضاة — حسن الباشا : الأقباب الإسلامية ص ٥٠٧ .

- (١٢٣) لم يستدل على ترجمة له في المصادر المتداولة.
- (١٢٤) يبل الأرض أو يقبلون الأرض : صيغة اصلح عليها كتاب الوثائق في العصور الوسطى في كتابه النصص أو الاتقادات ، وقد ترد بالفرد ، أو لكلى ، أو الجمع حسب الحال — انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ص ٤٨٤ .
- (١٢٥) « انسى » و« يهون » لفظ يستعمل عادة في الاتقادات والطلبات .
- (١٢٦) الحيلة : هي الدعا الختامي في القصة ، وفي نهاية وثائق العصور الوسطى الفقهية : مصدر سابق ج ٦ ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .
- (١٢٧) « الخط » مكررة في الأصل .
- (١٢٨) هذا ص تأشيرة قاضي قضاء الحنفية بتحويل القصة أو الطلب لأحد نواب الحكم للنظر فيها على الوجه الشرعي . وقد جرت العادة أن تعرض القصة على قاضي القضاة الذي يقوم بالتأشير عليها بإحالتها إلى أحد نوابه أو مساعديه من نفس مذهبه أي خليفة الحكم العزيز ، ويكتب على الخامس الأيمن للقصة ما يعيد ذلك انظر سطر ٢٣ ، وسط ٢٦ .
- (١٢٩) هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن صديق ، الملقب أبو الخير الطرابلسي القاهري الحنفى ، المتوفى سنة ٨٧٣ هـ / ١٤٦٨ م — السخاوي : الضوء اللامع ج ٨ ص ٥٥٢ ترجمة ٦٠ .
- (١٣٠) ياض موضع سطر متروك ليكتب فيه القاضي الموثق التاريخ باليوم والشهر انظر مايلي سطر ٥٢ .
- (١٣١) الثبوت بلغة حصول أمر وتحقيقه عن طريق معرفته حق المعرفة ، والشرع عند الحنفية حكم بتعديل اليانة ولوفاً وجريان ذلك للشهود به ، أي أنه صار كالحكم الذي حاز حجية الشيء المقضى به فلا يمكن التعرض لفضه ، وإذا حكم ثبوت اليانة امتنع على قاضي آخر انطاله — انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ص ٣٤٨ .
- (١٣٢) المقصود بذلك الضوابط والشروط التي يجب مراعاتها .
- (١٣٣) الحكم بمعنى قضاء القاضي ، ويقال هذا الحكم حكم الازام لأنه يكون حكماً ملزماً أو قطعياً ، والحكم في هذه الحالة لا يمكن التعرض لفضه ، وينتفع على أي قاضي آخر ابطاله مادام موثقاً للشرع — انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ص ٣٥٠ .
- (١٣٤) الحكم بالموجب معناه أن الحكم صدر صحيحاً ، وبإني مقنناته الشرعية ، وهو عبارة عن قضاء القاضي بالالزام بما يترتب على ذلك الأمر على الوجه المعتاد عنده في ذلك شرعاً — نفس المرجع ص ٣٥٠ .
- (١٣٥) في الأصل « ونقول ونصله » ، ولكن يوجد شطب على كلمة « ونقول » .